

تسمية أزقة بتمارة بأسماء شيوخ مشاركة.. من يتحمل المسؤولية؟

تيلكيل عربي - العدد 53 - من 22 إلى 28 ماي 2020

تيلكيل عربي

ar.telquel.ma/

مدير النشر : المختار عماري

"كسر" الطوارئ الصحية..

خطر العميان



تفاصيل حصرية عن أدمةة المغرب لمواجهة "كورونا"

المعضلة

والاجتماعية الحالية، التي هي أصلا مرتفعة بالنسبة إلى الدولة والاقتصاد والمجتمع، في هذه الفترة وفي السنوات المقبلة، بل حتى بالنسبة إلى الأجيال المقبلة، خصوصا مع استخلاص الديون المترتبة عنها... والأهم من هذا كله هو ضرورة استخلاص الدروس، لمراجعة الذات والسياسات.

**ما أضيّق العيش في الحجر لولا
فسحة الأمل برفعه، ولكن ما أصعب
خيبة الأمل بعد تزايد عدد البؤر!**

لقد لقننا الفيروس درسا يجب أن لا ننساه، وقد يتطلب الأمر منا التعايش معه، لبعض الوقت، وعدم تصور حل نهائي للمعضلة بالقول بالتحكم فيه بيقينية مبالغ فيها، وقد يكون هو المتحكم فينا بمناوراته وسرعة انتشاره وكمونه وانبعائه. ■

بعد شهرين متتابعين من الحجر المنزلي والطوارئ الصحية، جثما على الصدور وأفرغا الجيوب وكشفا عن كثير من العيوب، أبرزها بعض التراخي بطعم العصيان، تقرر التمديد لثلاثة أسابيع أخرى، لأن الشهرين لم يكونا كافيين ليقترّب مؤشر تكاثر (RO) فيروس "كوفيد-19" كثيرا من الصفر. وبدأ أن هذا المؤشر كان سيؤشر، إلى وقت قريب، إلى نجاح كل الإجراءات الاستباقية والاحترازية التي تبنتها المملكة، لكن "انفجار" بؤر هنا وهناك، كالألغام، بين أن الحرب على الفيروس غير محسومة. فهل ستحسمها الأسابيع الثلاثة؟

ربما يتم الحسم بعد كل هذا العزم، لأنه ما أضيّق العيش في الحجر لولا فسحة الأمل، ولكن ما أصعب خيبة الأمل بعد تزايد عدد البؤر!

استمرار حالة الطوارئ والحجر المنزلي، مع العودة المكثفة للنشاط الصناعي بعد عيد الفطر، قد يكون مخاطرة كبرى، وقد تكون تكلفته أكبر من التكلفة الاقتصادية

مندوبية السجون..

الحالة الوبائية وخطة رفع الحجر

أين وصلت مستجدات الحالة الوبائية داخل المؤسسات السجنية؟ وماذا أعدت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج لمكافحة تفشي "كورونا" المستجد في أوساط ساكنة السجون وموظفيها؟ وكيف سيتم تنزيل إجراءات رفع الحجر الصحي؟ ومتى سوف تنطلق العملية؟ أسئلة قدم لها تقرير مفصل للمندوبية عناصر الجواب.

أحمد مدياني

المخبرية لجميع الموظفين قبل استئناف عملهم بالمؤسسة، وقد تبين إصابة 14 منهم تم استبعادهم عن العمل مما مكن 8 مؤسسات سجنية من تجنب انتقال العدوى إليها.

حماية ساكنة السجون

في ما يخص التدابير والإجراءات الأمنية، الموجهة لحماية نزلاء المؤسسات السجنية، أورد تقرير المندوبية أنها حرصت، منذ أوائل شهر فبراير 2020، وقبل اكتشاف أول حالة مؤكدة للإصابة بفيروس "كورونا" المستجد بالمغرب، على اتخاذ إجراءات فورية واحتياطات أمنية ملائمة. وبعد تسجيل حالات إصابة في صفوف عدد من السجناء، خصوصا الوافدين الجدد، تقرر التوقيف المؤقت لإخراج السجناء، ابتداء من تاريخ 27 أبريل 2020 إلى مختلف محاكم المملكة والتنسيق مع السلطات القضائية المختصة بخصوص عقد الجلسات عن بعد. كما قررت المندوبية، حصر عمليات الترحيل الإداري والاقتصار على الترحيلات لأسباب أمنية ووقائية أو بهدف التخفيف من الاكتظاظ (حيث انخفض العدد من 4894 قرارا خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2020 إلى 18 مارس 2020 ليبلغ فقط 575 حالة خلال الفترة الممتدة من 18 مارس إلى 15 ماي 2020)؛ بالإضافة إلى عملية تفريغ السجن المحلي بوجدة من جميع السجناء، والبالغ عددهم 1100 سجينا وإعادة توزيعهم لظروف استثنائية ووقائية مرتبطة بتهالك بنيته التحتية. وقررت المندوبية أيضا، "التقليل بشكل كبير



تؤكد المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج على اتخاذها جميع الإجراءات الاحترازية للوقاية من الفيروس بالمؤسسات السجنية.

691 موظفة. وقد سجلت أول إصابة مؤكدة في صفوف الموظفين بتاريخ 12 أبريل 2020 بالسجن المحلي القصر الكبير. وبعد تسجيل حالات إيجابية في صفوف الموظفين، تقرر تعزيز إجراءات المراقبة الطبية من خلال إجراء التحاليل

كانت المندوبية قد اعتمدت نظام الحجر الصحي للموظفين في يوم 25 مارس الماضي، لتحصين الساكنة السجنية والموظفين، وتعزيز حماية أفراد أسرهم من العدوى. وقد خضع لهذا التدبير 8860 موظفا من بينهم



« من عمليات الإخراج إلى المستشفيات إلى الحالات الاستعجالية الضرورية، وإسناد مهمة خفر السجناء أثناء الإخراج إلى المستشفيات في الحالات الاستعجالية أو الترحيلات الإدارية لموظفين يتم تعيينهم لهذا الغرض مع عدم السماح لهم بولوج المؤسسة". في السياق ذاته، تقرر التوقيف التدريجي والمؤقت للزيارة، قبل توقيف الزيارة بصفة نهائية ابتداء من تاريخ 19 مارس 2020. بالموازاة مع هذه القرارات، سمحت المندوبية بالرفع من وتيرة اتصال السجناء هاتفيا بذويهم طيلة أيام الأسبوع، فضلا عن الرفع من سقف مشتريات السجناء من مقتنيات المؤسسات السجنية. كما تقرر التوقيف المؤقت للتخابر المباشر مع المحامين وتيسير تخابر المعتقلين مع دفاعهم عبر الاتصال الهاتفي، تفاديا لأي احتمال لنقل العدوى إلى السجناء.

التعقيم مستمر، حسب المندوبية، خصوصا بعد اكتشاف حالات الإصابة الأولى.

الوضعية الوبائية بالمؤسسات السجنية

بخصوص المعطيات والأرقام حول الوضعية الوبائية بالمؤسسات السجنية إلى غاية 15 ماي الجاري، أعلنت المندوبية أنه تمت تعبئة 778 طبيبا وممرضا. كما تم عزل 1118 من السجناء الوافدين الجدد المشتبه إصابتهم بفيروس "كورونا" المستجد بغرف انفرادية لمدة 14 يوم وإخضاعهم للمراقبة الطبية. وأخضعت المندوبية، حسب تقريرها، جميع السجناء الذين استفادوا من العفو الملكي لفحوصات طبية وتمكين المرضى منهم من الأدوية، ومن جميع الوثائق الطبية اللازمة من أجل استكمال العلاج بعد الإفراج. وذكرت المندوبية في تقريرها، أنه إلى غاية يوم 15 ماي الجاري، تم تسجيل إصابة 340 سجينا بفيروس "كورونا" المستجد منذ يوم 14 أبريل 2020، في المائة من هذه الإصابات، تم تسجيلها فقط بالسجن المحلي بوررزات والسجن المحلي طنجة.1. وأضافت أنه تم تسجيل تعافي 233

الوضع، إن اقتضى الأمر، عبر استمارة تقييمية من أجل تتبع المخزون المتعلق، سواء بالمواد الغذائية أو بوتيرة النظافة، وتيرة استحمام السجناء العاملين ضمن كلفة المطبخ، ومستوى نظافة مرافق المطبخ، والحركية من وإلى المطبخ وتوفير مخزون احتياطي من أواني الأكل الفردية (jetable) تحسبا لأي إصابة وغير ذلك...

مصادر التمويل لمواجهة "كورونا"

في هذا الشق، قالت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، إن مجموعة من الشركاء الوطنيين والدوليين، ساهموا بمجموعة من الهبات تتمحور خصوصا حول مواد النظافة والتعقيم والتطهير، بالإضافة إلى الأدوات والمعدات الطبية والشبه الطبية. فقد ساهمت وزارة الداخلية، عبر مصالحها المركزية أو اللامركزية من عمالات وأقاليم، وكذا بعض الجماعات الترابية، بشكل فعال بمد المندوبية بمجموعة من مواد النظافة

سجينا بصفة نهائية، من مجموع السجناء المصابين؛ أي بنسبة 68,5 في المائة. كما أوردت المندوبية أن 98,28 في المائة من حالات التعافي، تم تسجيلها فقط في صفوف السجناء بالسجن المحلي بوررزات. وكشفت أن 99 مصابا مازال رهن الاعتقال بالمؤسسات السجنية يخضع للعلاج، و13 متعاف تم الإفراج عنهم، إما لإنهاء العقوبة أو للمتابعة في حالة سراح. وتم تسجيل حالتين وفاة، أي بنسبة 0,6 في المائة من مجموع حالات الإصابة.

الأمن الغذائي للسجون

وتطرق المندوبية في تقريرها لتأمين مخزون كاف من المواد الغذائية، وأوضحت في هذا الصدد، أنها عملت على توفير مخزون احتياطي لمدة لا تقل عن شهرين من مواد التغذية وأيضا من مواد النظافة ولوازم التعقيم والتطهير. كما قررت إحداث آلية للمراقبة اليومية لوضعية سير العمل بالمطابخ للتدخل العاجل والآني لتصحيح



نزلاء انخرطوا في صنع الكمامات.

« والتعقيم والتطهير، وكذا مجموعة من الأدوات والمعدات الطبية والشبه الطبية والأغطية والأسرة، فضلا عن أدائها لمجموعة من سندات الطلب المتعلقة بشراء هذه المندوبية. وبلغت مجموع المبالغ المالية التي ساهمت بها الوزارة حوالي 24.500.000 درهم، دون احتساب مساهمتها في توفير أماكن الإقامة والتغذية للموظفين الخاضعين للحجر خارج المؤسسات السجنية. كما ساهم بعض الشركاء الوطنيين في تزويد بعض المؤسسات السجنية بمواد وأدوات خاصة بمواجهة "كوفيد-19"، منها وزارة الصحة والمرصد المغربي للسجون. واستفادت أيضا المندوبية العامة من مساعدات عينية عبارة عن مجموعة من المواد والأدوات والمعدات التي تدرج في إطار مواجهة الجائحة. وتقدر المساعدات العينية المقدمة من لدن هؤلاء الشركاء بمبلغ حوالي 3.897.640,00 على الشكل الآتي:

- الاتحاد الأوربي: مليون درهم؛
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر:

وفي ما يخص الإجراءات المرتبطة بالموظفين، خاصة رفع نظام الحجر الصحي، قررت المندوبية اعتماد المرونة والحذر بخصوص إجراءات نظام الحجر الصحي للموظفين، أخذا بعين الاعتبار تطور الوضعية الوبائية بالمؤسسات السجنية وبمختلف جهات المملكة وذلك من خلال:

- إنهاء نظام الحجر الصحي بالمؤسسات السجنية ابتداء من 27 ماي 2020؛
- استمرارية نظام الحجر الصحي بالنسبة للمؤسسات التي تعرف إصابات مؤكدة بفيروس "كورونا" المستجد (طنجة1 وورزازات)؛
- إعادة تطبيق نظام الحجر الصحي للموظفين بالمؤسسات السجنية التي تعرف ظهور إصابات جديدة.

تنظيم المباريات التي تم تأجيلها ابتداء من شهر غشت 2020 من أجل تغطية جزء من الخصاص الذي تعرفه المؤسسات السجنية وقررت تمديد التقاضي عن بعد لمدة شهر بالتنسيق مع السلطات القضائية، أي إلى غاية 27 يونيو 2020... ■

849.500,00 درهم؛
- صندوق الأمم المتحدة للسكان
248.140,00 درهم؛
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
800.000,00 درهم.

وتقول المندوبية إن الجزء الأكبر من النفقات المرتبطة بالإجراءات والتدابير الاحترازية لمواجهة جائحة "كوفيد-19" الرامية إلى الحفاظ على سلامة المعتقلين وأمن المؤسسات السجنية، تقع على كاهل هذه المندوبية العامة من خلال تعبئة غلاف مالي قدره 55,5 مليون درهم، وذلك عبر رصد جزء من اعتمادات ميزانية التسيير المبرمجة سابقا لتغطية الحاجيات الملحة لتدبير شؤون الساكنة السجنية.

خطة رفع الحجر.. نهاية غشت

وضعت المندوبية، في تقريرها، سيناريو الإجراءات المبرمجة لمواجهة خطر تفشي فيروس "كورونا" المستجد بالمؤسسات السجنية إلى ممت شهر غشت 2020، يتضمن مراحل رفع الحجر الصحي.



ظهر التراخي في الالتزام بالحجر الصحي مع شهر رمضان.

"كسر" الطوارئ الصحية.. خطر العميان

هل هو انفلات أو تراخ أو ضجر من قهر أو عصيان؟ يصعب وصف ما يعيشه المغاربة بعد شهرين في "سجن" الحجر الصحي وحظر التجوال ليلا.

عبد الرحيم سموكني
صور: فهد مرون



بيرر المكسرون للحجر
من الباعة الموسمين
تصرفهم بضرورة
البحث عن لقمة
العيش.

« يقترب المغاربة من إتمام ثلاثة أشهر في الحجر الصحي، بعدما طبقت البلاد حالة الطوارئ الصحية منذ مارس الماضي، وأجبرت ملايين المغاربة النشطين على المكوث في منازلهم، انقضاء شر الوباء، فتوقفت عجلة الاقتصاد وتكدت التجار المهيكلون وغير المهيكلين خسائر أصابتهم في مقتل، قاسى الناس في الحجر ومن الحجر، وعانت نفسياتهم، من مختلف الأعمار، من اضطرابات بسبب الاحتجاز الطوعي وشلل الحركة والهلع والتفريع المكثف الناجم عن ضغط الإعلام العمومي المولول في زمن الجائحة. وهم يسبرون نحو إتمام ثلاثة أشهر من الحجر، خفت التزام المغاربة بالقيود الصحي، وبدا "الانفلات" سيد الأزقة وإن خلت كبريات الشوارع، المزروعة بالسدود الأمنية، من الناس.

"لسنا خارجين عن القانون حتى تصورونا. نود أن تنقلوا وجهة نظرنا، ومفادها أننا مضطرون إلى البحث عن قوت يومنا، لأن الوضع تغير بعد شهرين من الحجر. لقد نفذ الادخار لمن كان ينجح في ذلك، ووجد كثيرون أنفسهم بلا عمل، كثير منهم اليوم، يبيع الخضر والفواكه، لأنه يعرف أن موجة الاستهلاك ترتفع في رمضان، إنه حل أخير بالنسبة لناس يبحثون عن لقمة عيش لتدبير معاشهم"، يقول بائع فواكه في عقده الخامس لـ"تيلكيل عربي"، بعد أن تجمهر عشرات الباعة المتجولين على مصور "تيلكيل عربي"، ملحين على توضيح سبب "اضطرارهم" إلى الخروج إلى الشارع. لم يستسغ باعة الخضر والخضر في سوق شعبي بمنطقة التشارك بالدار البيضاء قرار تمديد حالة الطوارئ للشهر الثالث على التوالي، ويدافعون عن خرق الحجر الصحي بدعوى حاجتهم إلى العمل لسد الرمق. حسب أرقام المندوبية السامية للتخطيط، فإن ثلث الأسر المغربية فقدت دخلها في زمن الطوارئ الصحية، ففي العاصمة الاقتصادية، لم تكن الشوارع والمحجيات تعكس حقيقة ما تخفيه بناياتها العالية، وكلما كانت الكثافة السكانية لعمالة ما في الدار البيضاء مرتفعة،

فإن الانفلات من الحجر الصحي يكون باديا، وغالبا ما تتشكل الحشود بسبب التسوق.

غرين: التمديد عقاب والحجر لامتنصاص الصدمة

وفق الأرقام الرسمية لبحث أنجزته مندوبية التخطيط في الفترة الممتدة ما بين 14 و23 أبريل الماضي، فإن أكبر أسباب خرق الحجر هي الخروج من أجل التموين المنزلي، وذلك بالنسبة إلى 94% من الأسر، أما السبب الثاني فهو الخروج إلى العمل وذلك لدى 30% من الأسر، أما قضاء الأغراض الإدارية فكان سببا للخرق لدى 10% من الأسر، ولاحتياجات ترفيحية بالنسبة لـ7% من الأسر، 50% لدى الأطفال دون سن 18 سنة.

تخص هذه الأرقام شهر أبريل، أما في أواخر ماي، فقد تغير الوضع كثيرا وزادت حدة خرق الحجر الصحي، ففي سوق الزبير أو عكاشة بعمالة الحي الحسني، لا يختلف المشهد كثيرا عن التشارك أو سباتة. يقول بائع متجول وهو يعرض عربة خضر مرتبة جيدا "كان احترام للحجر في البداية، لكن مع مرور الشهر الأول، شرع الناس في العودة إلى الخروج والوقوف في الأزقة والدروب، أغلبهم يقطنون شققا صغيرة ويعيشون في أسر من أربعة أفراد فما فوق، كيف تريدون أن يخضعوا للحجر". ينبري زميل له، وهو شاب في عقده الثالث

يبيع فاكهة المانغو، للتأكيد على أن أغلب الخارقين هم من الباحثين عن قوتهم اليومي، ويفسر "عندما تغلق القرية ودرب غلف وكراج علال ودرب عمر، فأكد أن الآلاف من التجار الصغار ومساعدتهم باتوا بلا عمل، واغلبهم يتدبر أمره ببيع الجوال، للخضر أو الفواكه، وها نحن مجبرون على مواصلة الحجر لعشرين يوما أخرى"، ويختم "طبنا والجميع غادي يطج من البيوت". يقول الدكتور مصطفى كرين، الطبيب رئيس المرصد الوطني للعدالة الاجتماعية، إن تمديد فترة الحجر إلى غاية 10 ماي أعطى انطبعا أقرب إلى كونه عقابا للمغاربة الذين التزموا فعلا بالحجر الصحي طوال الشهرين الماضيين، يرى أن الحكومة عانت من تخطيط كبير في تدبير هذه الجائحة، موضحا أن الإعلام العمومي في زمن الوباء تحول إلى إعلام حكومي. ويوضح غرين أن من أسباب "التراخي" إزاء الحجر هناك العوامل الاجتماعية والاقتصادية، ثم التدبير التواصل للحوكمة مع الناس، ويقول "هناك فشل ذريع في تواصل الحكومة مع الناس، لأنها تبنت منهجا تواصليا تهديديا عوض منهج مبني على التفسير". وبالنسبة لهذا الطبيب، فإن تطبيق الحجر لم يجر بالتساوي بين الجميع، إذ في الوقت الذي دعي فيه الناس إلى المكوث في المنازل استمرت أنشطة معينة في العمل، ما أدى إلى ظهور

عن أسئلة: ما هي الاحتياطات وما حجم قدرتنا الاستعدادية؟ فالأكيد هو أن اقتصادنا يبقى هشاً، والناس في حاجة ماسة إلى العمل ومزاولة نشاطهم لكسب قوتهم اليومي".

فقير: العودة مع كسر النمطية والاقتصاد يتألم

بالنسبة للخبير في تدبير المخاطر المهدي فقير، فإن الأكيد أن الحجر الصحي لن يبقى إلى ما لا نهاية، وأن القادم من الأيام يتطلب التعايش مع الوباء، كما تعاملت دول جنوب شرق آسيا بشكل صارم مع رفع الحجر وذلك دون المس بالحيوة الاقتصادية. ويقر فقير بأن "التعايش مع الوباء أمر صعب، خاصة إذا كانت البنى المجتمعية والاقتصادية تعاني من حالة انقصاص، أي أنها تطالب بتطبيق الحجر، لكن في الوقت ذاته هي أول من يرفض الامتثال له".

ويقول "البؤر الصناعية التي خلطت الأوراق، أم تكن معرضة للمراقبة؟ أم يتبنوا احتياطات صحية؟ بمعنى أن الخروج من الحجر ليس مقتصرًا فقط على قرار سيادي، بل هو قرار مجتمعي، على الجميع اليوم أن يلتزم بالمحاذير الصحية لدرجة الامتثال المطلق والأعمى، مع تكثيف عمليات الكشف الاستباقي وحصر البؤر بشكل منظم".

ويؤكد فقير على أن الفاتورة الاقتصادية جد مؤلمة، وأن خسارة الاقتصاد الوطني لـ 80 مليار درهم، منذ دخول حالة الطوارئ الصحية حيز التطبيق، يعتبر رقما مهولا، وستكون له نتائج موجهة لمدة طويلة على الاقتصاد المغربي. ويحمل فقير وجهة نظر متعلقة بالخسائر الاقتصادية بسبب "كورونا"، إذ يرى أنه يمكن العودة إلى الحياة الاقتصادية مع اتباع سلوكيات جديدة، والاستثمار بنصف هذا المبلغ لتحسين السكان وحصر الحالة الوبائية عبر تكثيف الكشف وتجهيز البنيات الصحية. ويتابع موضحا "أعتقد شخصيا أنه آن الأوان لرفع الحجر، لكن شريطة الخروج عن النمطية في العيش والتدبير واستنهاض الهمم وملمة الخسائر". ويعتبر فقير أن الأزمة ستدفع بتحويل على مستوى البنى الاقتصادية

جميع الدول". يشدد غرين على أن الحجر ما هو إلا وسيلة استباقية لتفادي الصدمة الأولى، ويؤمن بأنه لا يمكن الاستمرار فيه إلى الأبد، كما لا يمكن منع الناس من المشاركة في إعادة دوران الاقتصاد.

ويستمر غرين في انتقاد الحجر الصحي المطبق منذ 20 مارس، ويعتبر أنه بني على فرضيات غير مؤكدة، ومستدلا بالأرقام ويقول "عندما نسوق بأن في حالة رفع الحجر قد نسجل ما بين 300 ألف إصابة و500 ألف إصابة، علينا أن نعلم أنه للتأكد من هذا العدد من الإصابات فيجب إنجاز 5 ملايين اختبار، بينما نحن قمنا في ثلاثة أشهر بـ 100 ألف اختبار، بمعنى من قال أنه فعلا ليست لدينا 300 ألف إصابة، وبالتالي فإن تمديد الحجر بني أيضا على فرضيات إحصائية، وبالتالي فإن المسألة نسبية في المنطق الإحصائي". لا ينفى غرين وجود مخاطرة كبيرة برفع الحجر، مما قد يتسبب في موجة ثانية تكون مدمرة للبنية الصحية في البلاد، لكنه يقول "المخاطرة موجودة، لذا علينا الإجابة

الالتزام بالكمامات يكاد يكون شكليا.



بؤر وبائية في وحدات صناعية متفرقة، وأن الحكومة أخطأت بالانتقائية في تطبيق الحجر والإغلاق، ويزيد موضحا "الحجر الصحي على من؟ وهل هناك قطاعات اقتصادية ذات أولوية وأخرى دون أولوية؟ ولماذا لم تفرض الحكومة على الشركات الراغبة في مواصلة العمل دفتر تحملات تلتزم فيه بتوفير شروط السلامة، هذه كلها أسئلة يجب طرحها ونحن نتحدث عن ظروف الحجر الذي يعتبر من الأطول على الإطلاق".

بالنسبة لغرين، فإن الإشكال المطروح اليوم هو أنه جرى استغراق وقت كبير في إقناع الناس باحترام الحجر، سواء من خلال الدعاية أو الزجر عبر السلطات والقوات العمومية، دون أن يتزامن ذلك مع البحث والتفكير لما بعد الحجر، وكيف يمكن الاستعداد لما بعده. ويتابع غرين "في البداية كان المشكل هو كورونا، أما اليوم فصار هو المشاكل الاجتماعية، التي خلفها الحجر وزمن الوباء، وهي مشاكل يمكن أن تتطور من اجتماعية إلى أمنية ثم سياسية، وهو أمر مطروح في

« والاجتماعية، خاصة وأنها لم تكن قادرة على تدبير الأخطار، إذ يتوقع ارتفاعا في نسبة القروض المتعثرة، واختفاء لمناصب الشغل، وخلق ضغط على الأبنك، ويضيف "أتمنى أن أكون مخطئا في توقعاتي، لكن أن يخسر الاقتصاد مليار درهم في اليوم، فالأمر جد مقلق، يوحي بأن القادم سيكون أسوأ على الصعيد الاقتصادي، ما سيؤدي إلى تغيير كبير في النسيج الاقتصادي، إذ من المحتمل أن يتحول عدد كبير من السكان النشطين من القطاع المهيكّل إلى القطاع غير المهيكّل". ويستدرك الخبر الاقتصادي بالقول بأنه يمكن استدراك كل هذه الخسائر شرط إعمال أفكار جديدة ومناظر جديدة لإقلاق اقتصادي، ويشدد على أن هناك عملا جبارا ينتظر القارئ على تدبير الشأن الوطني، ويقول "بكل صدق، أعاطف مع المسؤولين، لأن ما نعيشه اليوم هو أصعب وأسوأ فترة يمكن فيها لشخص أن يتحمل المسؤولية العامة، لذا أدعو إلى تخفيف الضغط على الحكومة وميزانيتها، لأنها متعبة ومرهقة من الخسائر ومن ضغط الحجر، وعلى قوى الوساطة، من جمعيات بينمينة والمجتمع المدني أن يشارك في إنقاذ الاقتصاد الوطني".

بورقية: الجهل أشد فتكا من الفيروس

من جانبه، يرى الباحث في علم الاجتماع والمتخصص في سلوكيات الحشود عبد الرحيم بورقية أن "وباء كورونا قام بتحديث التفاوتات الاجتماعية التي نعيشها، لأن نسبة كبيرة من المغاربة يعيشون الهشاشة وضعف الإمكانيات وقلة ذات اليد، لذا فمنذ بداية الحجر الصحي كان هناك تضارب حول مدى احترام تعاليم السلامة والتدابير أو الإجراءات المتخذة من طرف المسؤولين عن الصحة والأمن وخصوصا في الأحياء الشعبية والهامشية". ويوضح بورقية أن ما يظهر في الآونة الأخيرة من حدة في التواجد خارج المنزل يمكن تفسيره بالعوامل التالية: أن معظم هؤلاء نساء ورجال وأطفال يشتغلون في اقتصاد غير مهيكّل

وعشوائي، وأنهم مضطرون للخروج من أجل البحث عن لقمة العيش، رغم إعانات صندوق "كوفيد-19" الذي ساهم في التقليل شيء ما من حدة الوضع. وحسب بورقية، الذي يشغل مهمة رئيس شعبة العلوم السياسية والحكمة بجامعة "مونديابولس"، فإن "التعويض الذي بالكاد يكفي لتأمين الحاجيات الضرورية، دون التكلم عن من تتجاوز حاجياته إمكانياته، ومن يحاول أن يعيش بعيدا عن التقشف، أو العائلة التي لا تتدبر أمورها جيدا في ظل مجتمع يتسابق فيه الناس على التفاخر وحب الظهور حتى بالنسبة إلى من يعيشون قلة الإمكانيات يسقطون في فخ الاستهلاك، إما بسبب الجهل أو ضغط إغراءات العائلة والمجتمع والإعلانات والإشهارات".

بورقية: جل من لا يحترم الحجر الصحي يعتبر نفسه غير معني بالخطابات التي تبثها الإذاعة والتلفزة، ويرى أن ليس لديه ما يخسره.

من بين عوامل الخرق، في نظر بورقية، هناك الجهل؛ إذ يعتبره أشد فتكا من الفيروس، خصوصا "الجهل بقيمة الأشياء وقيمة الحياة والإنسان، جهل وليد سياسات تراكمات أنتجت مجموعة مشاكل يتخبط فيها المغاربة منذ زمن بعيد: في التربية والتعليم أولا، لأن جل من لا يحترم الحجر الصحي يعتبر نفسه غير معني بالخطابات التي تبثها الإذاعة والتلفزة، ويرى أن ليس لديه ما يخسره، لأنه يعيش يوما بيوم وليست له آفاق، هو ذلك الكائن الذي "عايش وصافي" ينتظر قدوم ساعته. قد يعبا إذا كانت له عائلة يهتم بها وتهتم به، لكن في الغالب لا يكترب ويخرج من أجل البحث عن بعض الدريهمات لتأمين مصروفه اليومي".

أما العامل الثالث فيرى بورقية أنه يتجسد في ظروف الحجر في حد ذاتها، ويوضح "كيف يمكن لمن يعيش في مأوى يفتقر لأبسط الأشياء من مرافق صحية أن يلتزم بالحجر؟ كيف لمن هم سبعة أو ثمانية أفراد يكترون غرفة مع الجيران وتتقاسم المطبخ والمرحاض؛ وغرفة معيشة هي مكان الأكل والشرب ومشاهدة التلفاز والنوم كذلك. لأنه عندما يحث المخاطب في التلفاز المتلقي على الالتزام بالملكوث في المنازل، أعتقد أنه لا يعي وضعية جل المغاربة التي تعاني الهشاشة"، وي زيد مسترسلا "الضجر والقهر النفسي لم يعد مقتصر على هذه الفئات الهشة، بل طال الطبقات المتوسطة أيضا". أما عن الحياة ما بعد الحجر، فيعتبر بورقية أنه يجب أن يكون هناك هناك تدرج وتعايش مع الفيروس، عبر تبني سلوكيات للحفاظ على السلامة وهو شيء ضروري على المديين القريب والمتوسط، أما على المدى البعيد، فلا مناص من الاستثمار في العنصر البشري والشباب لأنهم الدعامة المستقبلية، وتشجيع الكفاءات والاستحقاق، ويضيف "كورونا أظهر لنا دور عامل النظافة وسائق شاحنة وبائع المواد الغذائية ورجل الأمن الكفاء والطبيب والممرض المتفانيان في عملهما، ويخاطران بنفسيهما من أجل إنقاذ حياة الآخرين، ومع ذلك فدخلهم جميعا لياوازي المهام التي يقومون بها". يشدد بورقية على أنه يجب العمل على تطوير وسائل الإنتاج، سواء الأدوات الفكرية والبشرية والصناعية والغذائية، وأن هذا الاستثمار يجب أن يكون في أساسيات اقتصاد متين وتكوين مجتمع يثق في نفسه وأفراده، قادر على الإبداع والخلق وتحقيق التقدم في شتى المجالات العلمية والاقتصادية والفنية والرياضية. ويعتقد بورقية أن "كورونا" عرى الواقع بشكل كبير وأن ما بعده يجب أن يبنى على أسس متينة؛ إذ تميز زمن الوباء بعودة الدولة الراعية، وأنه يجب السير قدما بخطوات ثابتة لتوزيع عادل للثروة مع تشجيع المواطنين على العمل وتجزيتهم لكي يساهموا في الاقتصاد الوطني. ■

تفاصيل حصريّة عن أدوية المغرب لمواجهة "كورونا"



اللجنة العلمية والتقنية حددت معايير الإصابة بمرض "كوفيد-19".

يوم الـ18 عشر من شهر ماي الجاري، أثنى رئيس الحكومة سعد الدين العثماني، خلال إعلانه عن تمديد الحجر الصحي في المغرب إلى غاية الـ10 من شهر يونيو 2020، على عمل لجنة تقنية وعلمية استشارية، تتابع كل كبيرة وصغيرة بخصوص الحالة والوبائية لتفشي جائحة فيروس "كورونا" بالمغرب. لجنة أوصت بمجموعة من القرارات، وظل أعضاؤها غير معروفين لعموم المغاربة، رغم ما قدموه منذ صدر قرار لوزير الصحة خالد أيت الطالب بتعيينهم.

أحمد مدياني

توصل "تيلكيل عربي" إلى أن اللجنة التقنية والعلمية الاستشارية تضم في عضويتها 18 إطارا صحيا عاليا من خيرة الأطر الصحية في المغرب. أطر اشتغلوا في صمت طيلة أيام، صادفهم المغاربة في تصريحات مختلفة، واستمعوا لأنرائهم وتوجيهاتهم ونصائحهم بخصوص الحالة الوبائية لجائحة فيروس "كورونا" بالمغرب، لكن لم يسبق لهم أن تحدثوا باسم هذه اللجنة.. "تيلكيل عربي" حصل حصريا على القرار الوزاري رقم 4826 والموقع من طرف وزير الصحة، خالد أيت الطالب بتاريخ 28 فبراير 2020، الذي يقضي بتشكيل لجنة تقنية وعلمية استشارية، مهمتها الإشراف على "البرنامج الوطني للوقاية ومراقبة الزكام والتعفنات

فيروس "كورونا" المستجد؟ كيف يعملون؟ وما هي أهم التوصيات التي صدرت عن اللجنة وتم الأخذ بها من طرف الدولة؟ أسئلة وأخرى يجيب عنها "تيلكيل عربي" بمعطيات حصرية، وينقل كواليس اشتغالها على تتبع ومكافحة تفشي فيروس "كورونا" المستجد، من لحظة رصد الحالات المشكوك في إصابتها وحتى حسم إعلان حالات الشفاء التامة، وكل ما يرافق ذلك من اعتماد البروتوكول العلاجي، كما يكشف "تيلكيل عربي" حصريا، المشروع الذي تنكب اللجنة على تقييمه بخصوص عمل المستشفيات بعد عيد الفطر.

"تيلكيل عربي" حصل حصريا على القرار الوزاري بتعيين اللجنة التقنية والعلمية والاستشارية، رقم 4826، والذي صدر بتاريخ 28 فبراير من العام الجاري. كما تحدث لمجموعة من أعضائها الذي فضلوا تقديم شهادتهم عن عملهم دون ذكر أسمائهم. من هم أعضاء اللجنة الـ18؟ ما هي مهامهم؟ ما هي تخصصاتهم؟ ومن يتراشهم؟ كم عقدوا من اجتماع؟ وكيف يتخذون القرارات؟ وما هي شروط اتخاذها؟ هل هم من يحددون استمرار تطبيق حالة الطوارئ الصحية في المغرب؟ وهل هم من يتابعون الأبحاث حول



البروتوكولات العلاجية
اقترحتها اللجنة العلمية
والتقنية.

« التنفسية الحادة والشديدة".
وجاء قرار تعيين أعضاء اللجنة الـ18، مباشرة
بعد بداية تفشي جائحة فيروس "كورونا"
في عدد من دول العالم، قرار كان بدوره
استباقيا، قبل الإعلان عن تسجيل أول حالة
وافدة تأكد إصابتها بمرض "كوفيد-19".
وورد في القرار الوزاري لوزير الصحة، الذي
يتوفر "تليكيب عربي" على نسخة منه، أنه
"يتم تشكيل، لجنة تقنية وعلمية استشارية
للبرنامج الوطني للوقاية والحد من الزكام
والتعفنات التنفسية الحادة والشديدة".
وتتضمن اللجنة التي يرأسها وزير الصحة،
وتتكلف مديرية الأوبئة ومحاربة الأمراض
بكتابتها، في عضويتها:
بالنسبة لتخصص الأمراض الرئوية والتعفنات:
- شكيب عبد الفتاح، أستاذ متخصص في
الأمراض التعفنات بالمستشفى الجامعي ابن
رشد بالدار البيضاء
- مصطفى الفتوح، أستاذ متخصص في
الأمراض الرئوية بالمستشفى الجامعي ابن
سينا بالرباط
- جمال الدين بورقادي، أستاذ متخصص في
الأمراض الرئوية بمستشفى مولاي يوسف
بالرباط
- غالي عراقي، أستاذ متخصص في الأمراض
الرئوية بالقطاع الخاص
- هشام عفيفي، أستاذ متخصص في الأمراض
الرئوية بالمركز الاستشفائي الجامعي ابن
رشد بالدار البيضاء
- شكيب بنجلون، أستاذ في الأمراض الرئوية
بالمستشفى الجامعي الحسن الثاني بفاس
- خالد النبي، أستاذ متخصص في الأمراض
التعفنات بالمستشفى العسكري محمد
الخامس بالرباط.
وفي تخصص الإنعاش الطبي:
- طارق دندان، أستاذ متخصص في الإنعاش
الطبي بالمستشفى الجامعي ابن سينا
بالرباط
- سعيد المنوكل، أستاذ متخصص في الإنعاش
ومدير مصحة "أم البنين" بالدار البيضاء
- نبيل كنجاع، أستاذ متخصص في الإنعاش

المرجعي للزكام
- رشيد عبي، أستاذ متخصص بالبيولوجيا
المجهريية بالمستشفى العسكري محمد
الخامس بالرباط.
ومنح القرار الوزاري للجنة الحق في استدعاء
كل شخص حسب ما تقتضيه الضرورة،
للإجابة عن الإشكالات الوارد ظهورها أثناء
اجتماعات اللجنة حسب جدول أعمالها.
وجاء في القرار الوزاري أنه "يتم تعيين أعضاء
اللجنة من طرف وزير الصحة، باقتراح من
الكتابة العامة، لولاية تدوم أربع سنوات قابلة
للتجديد، وعند انتهاء مهام أحد أعضاء اللجنة
قبل انتهاء ولاية هاته الأخيرة، يتم تعيين عضو
جديد حتى انتهاء الولاية".
وحسب المادة السادسة من القرار الوزاري،
"يعتبر مستقिला كل عضو من أعضاء اللجنة
تغيب عن ثلاث اجتماعات متتالية".
ويلزم القرار الوزاري أعضاء اللجنة على
التوقيع على التصريح بانعدام تضارب
المصالح.

بالمستشفى الجامعي الحسن الثاني بفاس
- توفيق أبو الحسن، أستاذ متخصص في
الإنعاش بالمركز الاستشفائي الجامعي محمد
السادس مراكش
- رضوان أبوقال، أستاذ متخصص في الإنعاش
بالمستشفى الجامعي ابن سينا بالرباط.
وبخصوص الأمراض الوبائية:
- شكيب النجاري، رئيس جامعة محمد
الخامس لعلوم الصحة
- محمد بزحو، أستاذ متخصص بعلم الأوبئة
بكلية الطب والصيدلة بفاس.
وفي تخصص علم الأحياء المجهريية
(الميكروبيولوجيا):
- مصطفى محمود، أستاذ متخصص في
البيولوجيا المجهريية بالمستشفى الجامعي
الحسن الثاني بفاس
- أمينة بنعودة، أستاذة متخصصة في
البيولوجيا الإحيائية بالمستشفى الجامعي
الشيخ زايد بالرباط،
- هشام أومزيل، رئيس المختبر الوطني

يوم الخميس 22 ماي الجاري، عقدت اللجنة التقنية والعلمية الاستشارية، حسب المعطيات الحصرية التي حصل عليها "تيلكيل عربي"، سبعة اجتماعات رسمية. وتعني الأخيرة، الاجتماعات التي تنتهي بتوقيع محضر رسمي، يتضمن توصياتها بشأن تدبير جائحة فيروس "كورونا" المستجد بالمغرب.

وحسب القرار الوزاري، "تصدر اللجنة التوصيات المتعلقة بكل مكونات البرامج الوقائية والتشخيص والعلاج والبحث العلمي والإجراءات المتخذة". فما هي أبرز التوصيات التي أصدرتها؟ حسب عضوها الذي تحدث لـ "تيلكيل عربي" "أولى القرارات التي تم اتخاذها وكانت حاسمة في تطور الحالة الوبائية في المغرب، هي البروتوكول العلاجي القاضي باستعمال دواء "الكلوروكين".

ويقول المصدر ذاته، "اتخذنا القرار على أن يكون البروتوكول العلاجي غير عرضي، بل وطني ومتفق عليه، كي لا نكرر تجارب دول أخرى اختلفت الفرق الطبية في ما بينها، وأيضاً ليكون علاج من مرض كوفيد-19 صادراً عن وزارة الصحة، ويشمل جميع المؤسسات الاستشفائية العمومية والخاصة". أما التوصية الثانية الأهم، والتي صيغت في إطار مشروع اعتمدت من طرف وزارة الصحة، حسب المصدر ذاته، هي: بروتوكول الإنعاش لإنقاذ حالات الإصابات المتقدمة بفيروس "كورونا" المستجد، وتم إعداده من طرف أربعة أطباء متخصصين من أعضاء اللجنة، قاموا بعرضه على الجمعيات العلمية الخاصة بالإنعاش، من أجل ضمان استشارات أوسع، قبل اعتماده، ولقي تنويعاً بالإجماع، وهو المعتمد في جميع المستشفيات العمومية والخاصة.

كما وضعت اللجنة معايير الشفاء من مرض "كوفيد-19"، قبل إعلان الحالات التي شفيت تماماً من الفيروس. ويشرح مصدر "تيلكيل عربي" ذلك بالقول: "إعلان حالات الشفاء عنصر مهم جداً،



اللجنة وضعت معايير الشفاء التام من الإصابة بالفيروس.

حالات الإصابات بشكل دقيق". ولشرح هذه النقطة بشكل أدق، يشرح عضو اللجنة الذي تحدث لـ "تيلكيل عربي" بأن "الجواب عن تأكيد حالات الإصابة، يختلف حسب درجة انتشار الوباء وأيضاً بتطور المعلومات العلمية". بل يصل الأمر، حسب المصدر ذاته، إلى حد أنه "من أجل إعطاء جواب واحد، يجب أن يقرأ أعضاء اللجنة على الأقل 25 وثيقة ومقالة علمية وطبية، قبل تقديم آرائهم. ليس لدينا الحق في تجاهل أي مستجد بخصوص الجائحة".

أبرز قرارات اللجنة بخصوص الجائحة

حسب المادة السابعة من القرار الوزاري، تجتمع اللجنة سنوياً، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك بدعوة من رئيسها، أي وزير الصحة، وتحرر القرارات بدون الأخذ بعين الاعتبار عدد الحاضرين. في هذا السياق، وإلى غاية

« مهام اللجنة

أكد القرار الوزاري، بخصوص تشكيل اللجنة التقنية والعلمية الاستشارية، على ضمان الأسس الموضوعية العلمية لمعايير التدابير الوقائية والعلاجية للبرنامج. ولفهم مهام اللجنة بشكل أدق وأكثر تفصيلاً، اتصل "تيلكيل عربي" بأحد أعضائها، ويقول في حديثه إن من بين مهامهم "إجابة وزير الصحة حين يطلب من اللجنة رأياً علمياً وطبياً، من أجل معالجة مشاكل لها علاقة بالجائحة". ويشدد العضو ذاته على أن اشتغالهم داخل اللجنة "تحكمه مبادئ الاستقلالية وتقديم المصلحة الوطنية، وعدم الدفاع عن أي أحد أو أي شيء أو أي قرار بدون سند علمي وطبي، وبعد التداول بشأن ذلك". ويوضح عضو اللجنة ذاته أنه "لم يسبق لهم أن أوصوا أو قدموا أي مقترح واستشارة بعدد سياسي". ويضيف: "قرارات اللجنة علمية وتقنية، تهم تدبير الجائحة، خاصة في ما يتعلق بتحديد

« ويختلف من بلد إلى آخر، بل من حالة وبائية إلى أخرى. مثلاً في فرنسا، من وصل إلى مرحلة اختفت منه الأعراض، أي الكحة وارتفاع درجة الحرارة والصعوبات في التنفس، يدخل قائمة أنه لم يعد مريضاً، وهذا أمر علمي ومعتمد في كل حالات الإصابات بفيروس الأنفلونزا. لكن نحن لم نأخذ بعين الاعتبار هذا الأمر، وأوصينا بضرورة إجراء التحليلات، لأنها الوحيدة الكفيلة بتأكيد خلو المريض الذي يفترض أنه شفي من الفيروس، يعني أن نفس التحليل التي يخضع لها حين الاشتباه بإصابته، يخضع لها مرة أخرى حين تلاحظ الأطقم الطبية أنه تماثل للشفاء".

في السياق ذاته، يضيف عضو اللجنة التقنية والعلمية الاستشارية، أنها وضعت أيضاً معايير محددة لكيفية مغادرة المريض الذي شفي من "كوفيد-19" للمستشفى حيث كان يتلقى علاجه. وبخصوص ما يستجد حول الحالة الوبائية، وظهور حالات الإصابة عند فئات يمكن أن تشكل خطراً مضاعفاً على صحتها، يقدم عضو اللجنة لـ "تيلكيل عربي" مثالا بلقاء ناقشوا فيه التوصيات التي يجب أن تصدر بشأن حماية النساء الحوامل والأطفال من الإصابة، وفي حال وقوع ذلك، كيف يجب أن تتعامل أطقم الإسعاف والأطقم الطبية مع هذه الحالات.

ويقول في هذا الصدد: "بما أن القرار الوزاري منح اللجنة صلاحيات استدعاء من ترى ضرورة حضورهم لاجتماعاتها، نقوم باستدعاء كل من يمكن لهم المساهمة في الخروج بتوصيات لمواجهة الفيروس ووقاية المغاربة منه". ويقدم مثالا باستدعاء أطر صحية متخصصة في طب النساء والتوليد وطب الأطفال، ويتابع حديثه بالقول:

"تشكيل اللجنة احتكم، كما قلت في السابق، إلى مجموعة من الأسس والمبادئ، ومن بينها أنه لا يمكن أن تضم في عضويتها أطر صحية نعاني من الخصائص فيها، ومن بينهم الأخصائيون في طب النساء والتوليد

وطب الأطفال، وحين احتجنا إلى رأي هؤلاء، قامت اللجنة باستدعاء مجموعة منهم من أجل نقاش تطورات الجائحة، وتداعياتها على هذه الفئة، وكل الآراء التي تعرض على اللجنة من خارج أعضائها يتم الأخذ بها، إن كانت في صالح الصحة العمومية. لا نشغل لوحدنا، وكل ما كانت هناك حاجة لآراء من خارج اللجنة نفتح عليها".

كيف تتخذ اللجنة قراراتها؟

حسب المادة 8 من القرار الوزاري القاضي بتشكيل اللجنة التقنية والعلمية الاستشارية، "تؤخذ القرارات بأغلبية 50 في المائة من الأعضاء الحاضرين زائد 1". لكن كيف يتم اتخاذ القرارات في الواقع، خلال الاجتماعات السبعة الرسمية التي عقدتها اللجنة.

يؤكد عضو اللجنة العلمية والتقنية أنه لم يسبق لهم أن أوصوا أو قدموا أي مقترح واستشارة ببعدها سياسي.

ودائماً حسب عضوها الذي تحدث لـ "تيلكيل عربي" حصرياً، يتم الاستماع لرأي كل عضو من اللجنة، وكل القرارات التي نتجت عنها توصيات رسمية، اتخذت بنسبة أقلها 95 في المائة، وهناك توصيات صدرت بإجماع أعضاء اللجنة.

ويخلص عضو اللجنة نقاشاتهم داخلها بالقول: "ندبر الخلاف بأن يأتي كل واحد منا بحججه العلمية، وتطرح للنقاش والتداول حولها، وكما قلت في السابق، كل منا يطرح على الأقل على 25 وثيقة ومقالة علمية قبل إبداء رأيه، لأن الصحة ليست مجالاً للسجال بدون أسس، ونعرف جيداً حجم المسؤولية الملقاة على عاتقنا".

ويضيف المصدر ذاته، أنه بالإضافة إلى

الاجتماعات الرسمية، هناك كما اجتماعات مصغرة تهم كل تخصصات بعينها، يتم خلالها التداول بشأن الإجراءات والتدابير التي يتعين التوصية بشأنها بخصوص جائحة فيروس "كورونا" المستجد.

هل أوصت اللجنة بتمديد الحجر الصحي؟

سؤال طرحه "تيلكيل عربي" على عضو اللجنة التقنية والعلمية والاستشارية. وكان جوابه أن اللجنة "لم يكن لها أي توصية بشأن تمديد الحجر الصحي من عدمه"، ويضيف في هذا الصدد: "هناك لجنة القيادة الوطنية التي تضم في عضويتها مجموعة من القطاعات، وهي التي تتخذ قرارات ممثلة".

في المقابل، يكشف مصدر "تيلكيل عربي" أن اللجنة "تعمل الآن على سيناريوهات رفع الحجر الصحي. ليس رفع الحجر الصحي على العموم بل على المستشفيات".

ويشرح أنهم يشتغلون منذ مدة على "كيف سنعود للعمل داخل المستشفيات واستقبال المرضى الذين لم يستطيعوا مواصلة علاجهم من الأمراض المزمنة طيلة الفترة الماضية".

ويواصل عضو اللجنة الحديث عن كواليس ما تشتغل عليه لما بعد فترة عيد الفطر بالقول: "نعد أنظمة للمراقبة والعمل عن بعد، وأخذ المواعيد عن بعد. بعد عيد الفطر سوف تقطع وزارة الصحة، تدريجياً، مع قدوم 100 مواطن إلى المستشفيات من أجل أخذ الموعد فقط". ويواصل المتحدث ذاته أن "اللجنة بصدد وضع خطة للاستقبال داخل المستشفيات، مع الأخذ بعين الاعتبار أن مرض 'كوفيد-19' يمكن أن يستمر حتى نهاية عام 2020، وبداية العام 2021. لذلك نعمل على وضع مسارين منفصلين. هذا الأمر صعب ولكن المشروع تقدمنا فيه".

ويضيف في السياق ذاته، "إدارة المستشفيات أنهت مشروعاً نحن بصدد دراسته وتقييمه، وهو مشروع واعد جداً، وسوف يمنح للمغاربة خدمات صحية مع وقايتهم من خطر الإصابة بالفيروس". ■

تسمية أزقة بتمارة بأسماء شيوخ مشاركة..

من يتحمل المسؤولية؟

نشر صور لوحات تؤكد تسمية أزقة بأسماء شيوخ مشاركة في حي بمدينة تمارة، التي يتزأسها حزب العدالة والتنمية في شخص موح الرجدالي للمرة الثانية، كان كافيا لكي تحظى بالانتشار على مواقع التواصل الاجتماعي، قبل أن تتلقفها المواقع الإلكترونية، وتصبح حديث الرأي العام في المدينة وخارجها.

الشرقي لحرش

الشخصية أدى إلى انتشارها كالنار في الهشيم دون معرفة مصدرها. فور انتشار هذه الصور توالى تعليقات عدد من رواد مواقع التواصل الاجتماعي الذين حملوا المسؤولية لحزب العدالة والتنمية وطالبوا رئيس المجلس الجماعي بإزالة لوحات أسماء تلك الأزقة وإطلاق أسماء جديدة عليها تأخذ بعين الاعتبار ذاكرة المدينة.

من حملت الأزقة أسماءهم؟

ضمت اللائحة التي تم تداولها على مواقع التواصل الاجتماعي عددا من أسماء الشيوخ المشاركة، فمن هم؟

■ **حمد الدهلوس:** وهو امام بمسجد أنس بن مالك شرق الرياض، ارتبط اسمه بالغاء قنوات ليلة الرابع والعشرين من رمضان سنة 2016 احتجاجا على شوشرة الأطفال مما جلب عليها انتقادات عديدة داخل السعودية.

■ **أحمد النقيب:** يعتبر واحدا من شيوخ السلفية في مصر، له عدد من الفتاوى يحرم فيها الديمقراطية والمشاركة السياسية، كما هاجم حركة "حماس" واتهمها بخدمة أجندة إيران في المنطقة. وعرف أحمد النقيب بتحريم العمل الحزبي والمظاهرات ومصافحة المرأة.

■ **خالد بن سعود الحليبي:** يعرف خالد بن سعود بن الحليبي نفسه أنه حاصل على دكتوراه في الأدب الحديث من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وعضو في هيئتها التدريسية بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء، كما يقدم نفسه كمستشار في شؤون الأسرة.



رئيس جماعة تمارة موح الرجدالي يتابع أشغالا بلدية.

"هي فقط عينة من أسماء مختارة لأزقة في حي بتمارة". ورغم أن الصور المنشورة في "مجموعة أولاد تمارة" لم تحظ بتفاعل كبير داخل المجموعة، إلا أن نشرها من طرف بعض أعضاء المجموعة على صفحاتهم

زوال يوم الأربعاء 13 ماي الجاري نشرت مجموعة فيسبوكية أطلق عليها صاحبها "مجموعة أولاد تمارة" صوراً لعدد من لوحات أزقة حي المنصور الذهبي بتمارة وأرفقها صاحبها محمد أكوشام بالقول

من الشيوخ المشاركة الذين تم إطلاق أسمائهم على أزقة في تمارة.



أحمد النقيب



خالد السلطان



خالد بن سعود الحليبي

في هذا الصدد، حصل "تيلكيل عربي" على قرار جماعي وقعه رئيس المجلس الجماعي لتمارة موح الرجدي سنة 2006 يقضي بتسمية عدد من أحياء وأزقة المدينة. بعد فحص لائحة أسماء أزقة حي المنصور الذهبي، التي قرر المجلس أن تتم تسميتها بأسماء الصحابة تبين أن أسماء الأزقة التي أثارت جدلا على مواقع التواصل الاجتماعي لا وجود لها، وهو ما يعني أنه ليس لتلك أسماء ليس لها وجود قانوني. مقابل ذلك، وجد "تيلكيل عربي" أسماء عددا من الشخصيات، من غير الصحابة من قبيل المقرئ السعودي ماهر المعيقلي ومحمود الحصري، والإمام الغزالي وبن تيمية وبن سينا والأصمعي. ومن أجل مزيد من الاستيضاح، حاول "تيلكيل عربي" الاتصال أكثر من مرة برئيس المجلس الجماعي لتمارة دون جواب، فبعث له رسالة يشرح فيها دواعي الاتصال به، لكنه رد بشكل مقتضب بالقول "موضوع الأزقة انتهى وليس لدي ما أدلي به"، ورغم ذلك أعاد "تيلكيل عربي" الاتصال به في اليوم الثاني ليتلقى الجواب ذاته. من جهته، حمل كمال كريم الدين المستشار الجماعي عن حزب التقدم والاشتراكية، المسؤولية لرئيس الجماعة موح الرجدي، واعتبر أن الرجدي أصدر قرارا بتسمية أزقة المدينة دون عرضها على المستشارين من

بتصريح مباشر على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، أكد فيه أن الأمر يعود إلى سنة 2006، حيث صادق المجلس الجماعي بالإجماع على مقرر يقضي بتسمية عدد من شوارع وأزقة المدينة. وشدد الرجدي على أن جميع الفرق في المجلس الجماعي وافقت على المقرر، كما تعهد بإعادة النظر في تسميات الأزقة التي قد تكون أثارت عدم رضى المواطنين، واتهم بعض الذين نشروا صور لوحات أسماء الأزقة المذكورة بسوء النية، إلا أن الرواية التي قدمها الرئيس سرعان ما طعن فيها بعض أعضاء المجلس الجماعي خلال تلك الفترة. من بين هؤلاء، المحامي الاتحادي عزيز رويح، الذي اتهم في تدوينه له على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك موح الرجدي بالكذب، وأكد رويح أن أعضاء المجلس صوتوا على تسمية حي المنصور الذهبي بأسماء الصحابة وليس بأسماء شيوخ الوهابية السعوديين. تدوينه عزيز رويح، قادت "تيلكيل عربي" لتتبع خيوط القصة، ووضع عددا من الفرضيات، فإما أن أسماء هذه الأزقة صادق عليها المجلس الجماعي بالإجماع كما يقول موح الرجدي، وبالتالي يتحمل الجميع مسؤوليتها، وإما أنها تمت دون علم أعضاء المجلس، ثم هل تلك الأسماء عوضت أسماء أخرى صادق عليها المجلس؟

« لخالد بن سعود الحليبي فيديوهات يؤيد فيها "عاصفة الحزم" التي تقودها السعودية في اليمن، وقسم فيها المسلمين إلى أهل السنة والجماعة والصفويين الرافضة، الذين يحاربون المسلمين. ■ خالد السلطان: داعية سلفي، وبرلماني كويتي سابق. ■ خالد الجبير: طبيب في جراحة القلب، اشتغل متطوعا في المغرب بتكليف من الأمير سلطان، وأجرى عددا من العمليات في المغرب، كما له عددا من الأشرطة على موقع "يوتيوب" يتحدث فيها عن تجربته في المغرب. ■ خالد الحمودي: شيخ سلفي سعودي، غير مشهور ■ فتح الله غولن: زعيم حركة الخدمة المنتشرة في تركيا وعدد من الدول، اتهم رفقة أعضاء جماعته بالوقوف وراء محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا ضد الرئيس طيب رجب أردوغان في منتصف يوليو سنة 2016، ويعيش في الولايات المتحدة الأمريكية التي رفضت تسليمه من أجل محاكمته في تركيا.

قصة عمرها 14 عاما

الجدل الذي تفجر في مواقع التواصل الاجتماعي دفع رئيس المجلس الجماعي لمدينة تمارة موح الرجدي إلى الخروج



بعد نزع إحدى اللوحات المثيرة للجدل.

هذا الموضوع صعب من مهمة معرفة من يتحمل مسؤولية تقديم تلك الأسماء لموظفي الجماعة، وهل اجتهدوا من تلقاء أنفسهم، إلا أن مصدرا آخر استبعد أن يكون موظفو الجماعة قاموا بذلك من تلقاء أنفسهم، مشددا على أن الأسماء المعنية ليست مشهورة حتى يعرفها الجميع.

اقتراحات جديدة

الجدل الذي أثير بشأن تسمية بعض أزقة حي يعقوب المنصور في تمارة، دفع عبد الواحد النقاز، المستشار الجماعي عن حزب العدالة والتنمية، إلى توجيه طلب لرئيس جماعة تمارة من أجل تغيير تلك الأسماء مثار الجدل، وتعويضها بأسماء ضحايا الأحداث الإرهابية التي عرفتها مدينة الدار البيضاء.

واعتبر النقاز، في اتصال مع "تيلكيل عربي"، أن الانتقادات التي وجهها المواطنون للمجلس الجماعي معقولة، إذ أن تلك الأسماء لا علاقة لها بثقافة المغاربة، ولم تقدم شيئا للمغرب، كما أنه كان من الواجب أن يتم تسمية جميع الأزقة بأسماء الصحابة طبقا لقرار المجلس، وإلا فإن رئيس المجلس مطالب بالعودة إلى أعضاء المجلس من أجل استصدار قرار جديد، واصفا ما حدث بغير القانوني، مما يستدعي تصحيح الوضع في أقرب وقت. ■

علاقة له بالأمر، وشدد على أن العملية أشرف عليها زميله عبد الفتاح الصبار، كما نفى علمه بخصوص من يتحمل مسؤولية وجود تسمية عدد من الأزقة دون التنصيص على ذلك في القرار الجماعي. من جهته، حمل المختار باقة، المستشار الاستقلالي ونائب رئيس جماعة تمارة، خلال الفترة ما بين 2003 و2009، رئيس المجلس الجماعي المسؤولية، مؤكدا أنه لم يرجع للمجلس بشأن تلك التسميات مما يشكل خرقا قانونيا، بحسبه، ودعا باقة رئيس المجلس البلدي إلى تغيير تلك الأسماء بأسماء وطنية أو أسماء الصحابة، كما صوت على ذلك المجلس الجماعي في تلك الفترة، واعتبر أن ما وقع يتطلب فتح تحقيق يحدد المسؤوليات.

السلطة تزيل اللوحات

بعد الجدل الذي أثير بشأنها على مواقع التواصل الاجتماعي قامت السلطات المحلية بإزالة لوحات تلك الأزقة مما أثار جدلا قانونيا بشأن أحقيتها في ذلك، إلا أن مصدرا مقربا من رئيس المجلس الجماعي، أكد في اتصال مع "تيلكيل عربي"، أن العملية تمت بالتنسيق بين الرئيس والسلطات المحلية، مشيرا إلى أن الخطأ الذي حدث سيتم تداركه لطي الملف. واعتبر المصدر أن مرور 14 سنة على

« أجل المصادقة عليها. واستنكر كريم الدين تسمية أزقة المدينة بأسماء "غريبة عن هويتها وذكرتها"، وقال "صحيح صوتنا من أجل تسمية أزقة حي المنصور الذهبي بأسماء الصحابة، لكننا لم نصوت على تسميتها بأسماء شيوخ سعوديين". واعتبر كريم الدين أن قرار رئيس المجلس الجماعي بتسمية أزقة أحياء المدينة غير قانوني، لأن تلك الأسماء لم يتم التداول فيها، ودعا إلى استدراك الأمر وإعادة الأمور إلى نصابها وتحديد المسؤوليات.

تقاذف المسؤولية

بعد الفتاح الصبار، مستشار جماعي سابق عن حزب العدالة والتنمية قبل استقيل منه بسبب مشاكل داخلية، كان هو من أشرف على مشروع تسمية أحياء وأزقة تمارة، حيث كان عدد من الأحياء والأزقة في تلك الفترة بدون تسمية أو مسماة بدون قرارات، مما كان يطرح عددا من الإشكالات لدى المواطنين. "تيلكيل عربي"، اتصل بعبد الفتاح الصبار، الذي كان نائبا لرئيس المجلس في تلك الفترة ووجه له سؤالا مباشرا إن كان مشرفا على عملية تسمية الأزقة، فكان جوابه أن عمله انتهى عند تقديم عرض في الموضوع أمام أعضاء المجلس الجماعي، وهو العرض الذي لم يتضمن تلك الأسماء، وأن عملية التنزيل بعد ذلك أشرف عليها المستشار سعيد الكويسي رفقة المصلحة التقنية للجماعة والشركة التي نالت الصفقة. كما ذهب، في تدوينه له على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، أن ما وقع قد يكون اجتهادا من موظفي الجماعة بسبب عدم تغطية لائحة أسماء الصحابة لجميع أزقة حي المنصور الذهبي.

واعتبر الصبار أن إطلاق أسماء على الأزقة لم يتضمنها القرار الجماعي يجب أن يتم التحقيق فيه، وتحديد المسؤوليات، إلا أن المستشار الجماعي سعيد الكويسي نفى بدوره، في اتصال مع "تيلكيل عربي"، أي

خفض رواتب لاعبي ومدربي البطولة الاحترافية.. "ضرورة" ومفاوضات ماراثونية



لم يتم بعد حسم المفاوضات حول الاقتران من أجور اللاعبين.

مع تواصل تجميد الأنشطة الكروية بالمغرب، بسبب تداعيات انتشار فيروس كورونا، فتحت الجامعة الملكية لكرة القدم نقاش خفض رواتب اللاعبين، في اجتماعها الأول منذ توقيف المنافسات منتصف مارس الماضي، بعد التوصل بمراسلة من "الفيفا" تؤكد إمكانية تقليص كتلة الأجور، الخاصة بالعناصر الكروية والمدربين.

أمانة مودن

جامعة الكرة أعطت الضوء الأخضر للجنة تضم ممثلين العصبة الاحترافية، واتحاد اللاعبين وودادية المدربين، بالإضافة إلى خبراء بالحسابات لمساعدة أعضائها على وضع تصور وتحديد نسبة تقليص كتلة الأجور بما فيها منح توقيف اللاعبين، بعد تعليق أنشطة البطولة الاحترافية، وتمديد فترة الطوارئ الصحية إلى غاية 10 يونيو المقبل.

بالرغم من أن جامعة الكرة أعطت نموذج تقليص الأجور بالإعلان عن خفض رواتب الأطر بإدارتها التقنية بنسبة تتراوح ما بين 20% و50%، بالإضافة إلى توافق مع وحيد حاليوزيتش، مدرب المنتخب الوطني الأول، لاقتطاع نسبة من راتبه الشهري، إلا أن مفاوضات اللجنة، ومنذ 7

المفاوضات والجدل، قبل إغلاق الملف والتوافق بخصوص الخطوة التي فرضتها الأزمة المالية على الأندية. فهل ستحسم اللجنة في نسب الاقتطاعات التي يمكن للأندية تطبيقها بفترة الأزمة، قبل الكشف عن مستقبل البطولة الوطنية الاحترافية، الذي أصبح بين يدي الجهات الحكومية؟ أم أن تأخر المفاوضات وجمع وجهات نظر اللاعبين والمدربين سيتطلب مزيدا من الوقت، بعد أن ظهرت انقسامات داخل فرق عديدة، حاولت فتح النقاش بشأن نسبة التخفيض وموعد تطبيقها؟

ماي الجاري، مازالت مستمرة للوصول إلى مقترح نهائي، يتم وضعه بين يدي رئيس الجهاز الكروي المحلي فوزي لقجع للتأشير عليه. وانقسم أعضاء اللجنة المحدثة من طرف الجامعة، منذ أولى اجتماعاتهم عبر الفيديو، بين مؤيد لتطبيق خفض كتلة الرواتب، وآخرين اقترحوا الاكتفاء بالأجور الشهرية، مع ضرورة تحديد مدة التقليل، وهي الخطوة التي سبقت إليها اتحادات كروية بأوروبا. وتطلب منها الأمر أسابيع من

المتحدث ذاته، تسديد الديون المتراكمة، لكن الأمر لا يعني أن النادي لن يتضرر كباقي القطاعات من الأزمة التي تسبب فيها الفيروس، يوضح.

وردا على سؤال "تيلكيل عربي" بخصوص فتح نقاش مع اللاعبين ومكونات النادي لشرح الظروف الحالية التي تمر منها البطولة، قال نزار السكتاني: "الإدارة لم تقم بهذه الخطوة، ولم تبادر، لأن الفريق لا يوجد في وضعية متقدمة ومريحة بسبب الترتيب، لمناقشة الوضع، لكن، تقدمت للعصبة بمبادرة من هذا القبيل وقدمت توجهنا لنا كأندية. سيكون الأمر أفضل بكثير".

الحداي: تقليص الأجور فرضته وضعية الأندية

مصطفى الحداي، الدولي المغربي السابق، ورئيس اتحاد اللاعبين المحترفين، الذي تم تكليفه بفتح مفاوضات مع اللاعبين بخصوص خفض الأجور وجمع وجهات نظرهم، أوضح، لـ "تيلكيل عربي"، أن وضعية الأندية والأزمة المالية التي تخيم على القطاع الكروي منذ تجميد المسابقات، فرض اللجوء إلى مناقشة الخطوة، والعمل على وضع توجه لتتنزلها بشكل مر.

وأكد الحداي أن التواصل مع اللاعبين، كان بهدف شرح الوضعية التي تمر منها الأندية، وأخذ رأيهم بشأن كيفية تدبير الاقتطاعات المقبلة من مداخيلهم، بسبب أزمة "كورونا"، وتعليق المباريات حتى إشعار جديد.

المتحدث ذاته اعتذر عن تقديم معطيات إضافية بشأن النسب التقريبية التي يمكن تطبيقها بالبطولة الاحترافية، بعد أن عمدت جامعة الكرة إلى عدم تجاوز عتبة ٥٠٪، بالنسبة للتعويضات الخاصة بالأطر التقنية التي خفضتها بداية من شهر ماي الجاري، بالتوافق.

وكان للحداي حديث عن تجارب الأندية العالمية التي لجأت إلى خفض الأجور منذ أسابيع، قائلا: "إن رأينا حولنا، فجميع الفرق فتحت مفاوضات لتقليص الرواتب منذ بدأ



جامعة الكرة، برئاسة فوزي لقيج، أعطت "المثال" بالاقتطاع من أجور الأطر في إدارتها التقنية.

« السكتاني: صرنا رواتب اللاعبين بشكل عادي

أكد نزار السكتاني، رئيس نادي أولمبيك خريبكة والعضو الجامعي، أن خفض كتلة أجور ومدربي البطولة الاحترافية أصبح ضرورة حتمية، بفعل تضرر جميع القطاعات بالمملكة من تبعات وباء "كورونا"، وليس فقط القطاع الكروي الذي جمد أنشطته لشهرين تقريبا. السكتاني أوضح، في حديث مع "تيلكيل عربي"، أن الوباء أثر بشكل مباشر على جميع القطاعات الحيوية بالمغرب والعالم، ودفع برئيس جامعة الكرة إلى الإعلان عن تكوين لجنة، يشرف عليها سعيد الناصري، رئيس العصبة الاحترافية، لمناقشة الجانب الخاص بتقليص الرواتب، بفعل الأزمة التي تعيشها الأندية، وذلك بعد الاطلاع على مراسلة "الفيفا" التي عممتها على جميع الاتحادات المحلية. المتحدث ذاته تابع: "أول ضحايا الوباء كان اقتصاد المملكة، وتم اتخاذ تدابير والإعلان

عن استراتيجيات عديدة، لهذا، بالتأكيد، ستكون كرة القدم، بدورها، معنية بهذه التغييرات التي فرضها الوضع الدولي".

وعودة إلى الموقف الرسمي لناديه من خفض الرواتب، شدد الرئيس على أن "الأوصيكا" لم يصرح سابقا بأنه أجور لاعبيه لن يطالها التقليص مستقبلا، مشيرا إلى أن فريقه سينتظر ما ستخرج به اللجنة من قرارات، للسير على توجهاتها بالفترة المقبلة.

السكتاني كشف أن النادي أوفى بجميع التزاماته بخصوص الشق المالي، وظل يسدد أجور اللاعبين طيلة فترة توقف البطولة خلال الفترة الأخيرة، في انتظار التوصل بالكلمة الأخيرة للجنة التي تم تشكيلها على ضوء آخر لقاء للمكتب الإداري، لاعتبارات؛ أولها تضرر "الأولمبيك" ماديا من تداعيات الوضع الوبائي الحالي، والتي قد تمتد خلال الموسم الكروي المقبل أيضا.

ولعل أبرز القرارات التي ساهمت بالفترة الأخيرة في الاستقرار المادي للفريق حسب

« النقاش داخل الفيفا عن الموضوع، هذا ما نريد أن يكون البطولة الاحترافية، لأن التضحيات ضرورية لتجاوز جميعا تبعات الأزمة وتعود الحياة إلى طبيعتها قريبا". من جهة أخرى، انطلق شوط من المفاوضات، يهتم المدربين أيضا المعنيين بتقليص أجورهم، بعد تعطيل البطولة، حيث تم تكليف ممثلين عن الودادية بالتواصل مع الجميع، قبل تقديم تصور نهائي لأعضاء اللجنة، الذين يشتغلون على صيغة التخفيض الموحدة، والتي سيكون للأندية اختيارية اتباعها، في الفترة المقبلة التي تعرف ركودا كرويا.

رزقي: تقليص الرواتب يجب أن يكون حسب إمكانيات الأندية

محمد رزقي، رئيس الاتحاد الوطني للوكلاء الرياضي، كان له رأي آخر بخصوص خفض أجور اللاعبين بالبطولة، إذ قال، لـ "تيلكيل عربي"، إن تطبيق الإجراء بالمغرب، يجب أن يكون متماشيا مع خصوصية وإمكانيات كل فريق على حدة.

بدأت مهمة مصطفى الحداوي، المكلف بتدبير المفاوضات للاقتطاع من أجور اللاعبين، صعبة جدا.

وشرح: "يبقى من الصعب تحديد نسبة ثابتة لتخفيض الرواتب، لأن إمكانيات وميزانيات الأندية متباينة جدا في المغرب. وأعتقد أن على المسؤولين الانتباه إلى الأمر، وفي حال ما توافقوا على هذا القرار، يجب معاملة كل ناد على حدة، بناء على مداخيله، وأيضا رواتب لاعبيه، فمن غير المنطقي تحديد سقف محدد للاقتطاع أو التخفيض بالنسبة لجميع اللاعبين، حتى الشبان منهم أو أولئك الذين توفقوا حديثا في توقيع عقد احترافي بالدرجة الأولى، بقيمة مالية منخفضة مقارنة مع الأسماء الباقية".

كما شدد الوسيط الرياضي على أن التشاور واحترام خصوصية الدوري أمر ضروري بين جميع الفاعلين، من أندية ولاعبين وأيضا ممثلين عنهم، من أجل السير نحو توجه خفض الرواتب، وتفعلية. وكان موقف "الفيفا" من تخفيض الرواتب خلال فترة الطوارئ الصحية التي يمر منها العالم واضحا، حسب المتحدث ذاته، مبرزا أن "الفيفا" في آخر مراسلة أشار إلى ضرورة

وجود توافق بين الأندية واللاعبين والمدربين، قبل تحديد نسبة التقليل، وإن تم الاعتراض عليها، فلا تملك الفرق أي سلطة لفرضها بشكل أحادي.

إقناع اللاعبين بالاقتطاعات مهمة ليست سهلة!

بالرغم من موافقة لاعبي فريق الرجاء الرياضي مبدئيا على المس بروتابهم وتقليصها بسبب تداعيات الأزمة، إلا أن النقاش بين ممثلي الإدارة والعناصر الكروية، بخصوص طريقة تطبيق خفض الأجور، عاد ليقسم الآراء، ويوقف مؤقتا المفاوضات بين الطرفين. وحسب مصادر رجاوية، فإن الخلاف الذي أوقف المفاوضات مع اللاعبين، كان متعلقا بمنح التوقيع، حيث أعلنت عناصر كروية رفضها التام للاقتطاع منها، بسبب التزامات اجتماعية، خصوصا وأن معظم الفريق ليس لديه مداخيل أخرى ما عدا التي يجنيها حاليا من ممارسة كرة القدم. انقسام لاعبي الرجاء الرياضي بخصوص كيفية تطبيق خفض الأجور، لم يكن الوحيد في البطولة، بعد أن كشف مصدر من فريق حسنية أكادير لـ "تيلكيل عربي" أن محاولات الإدارة لنقل موقفها بشأن تقليص الرواتب باء بالفشل، رغم الاتصالات مع العميد ياسين الرامي والحارس عبد الرحمان الحواصل للوساطة.

المعلومات التي توصل بها "تيلكيل عربي" أكدت أن الثنائي الذي تم تكليفه بإقناع باقي اللاعبين بتقليص الأجور، بدوره اعتذر عن المهمة، وأكد لإدارة الفريق السوسي أن الرواتب التي تتقاضها جل العناصر الكروية هزيلة، مقارنة مع أندية أخرى، ولا تقبل أي اقتطاعات. وستكون مهمة الأندية صعبة بالفترة المقبلة، بعد الإفراج عن مقترحات اللجنة التي تم إحداثها من طرف جامعة الكرة، للوصول إلى صيغة ودية، خصوصا بالنسبة للأندية التي يعتمد لاعبوها على منح المباريات ورواتبهم قد لا تتجاوز عتبة الـ 7000 درهم في أحسن الأحوال. ■



TELQUEL

عربي



مهنية ومصداقية



<http://ar.telquel.ma/>